الرئيس اليمني الديمقراطي الى دمشق في مسعى لإزالة الاشكالات القائمة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد سبق بحث هذا الموضوع مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات خلال زيارة الأخير لعدن، وذلك في حضور عدد من القادة الفلسطينيين بينهم الدكتور حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ومن جهته، اعترف نائب القائد العام للقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» بوجود خلافات في وجهات النظر بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندد أبو جهاد بالذين «يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير». وألمح الى «وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٤).

ثالثاً: العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية: أسفرت المفاوضات الأردنية ـ الفلسطينية التي جرت في اطار اللجنة العليا الأردنية ـ الفلسطينية، عن اتفاق سياسي من أربعة بنود:

- **أساس التسوية:** يكون أساس التسوية المقترحة هو قرارات قمة فاس العربية.
- **أطراف التسوية:** ان أية تسوية مقبولة يجب أن تتضمن ثلاثة أطراف هي: سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- **اطار التسوية:** في هذا المجال، اتفق الطرفان على أن اطار التسوية يمكن أن يكون من خلال مجلس الامن الدولي، أو أن يتم ترتيب مؤتمر دولي كاطار لمفاوضات التسوية.
- **شكل التسوية:** وهذه النقطة استأثرت بالكثير من المعالجة والنقاش. واتفق على ضرورة تأليف وفد عربي موحد تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأليف وفود عربية منفصلة، بحيث يمكن أن يكون التنسيق بين وفدي المنظمة والأردن عضوياً الى درجة توحيدهما في وفد واحد (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٧). مع التأكيد المستمر من المصادر الفلسطينية المعنية بالأمر، على أن المنظمة هي صاحبة الصلاحية في تسمية الأعضاء الفلسطينيين في حال تأليف أي وفد مشترك.

وبطبيعة الحال أثار هذا الاتفاق العديد من التكهنات والتخمينات، لدفى السيد ياسر عرفات «الأنباء التي ترددت عن التوصل الى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن يقضي بأن يمثل الملك حسين المنظمة في بعض النشاطات السياسية» (الحوادث، ١٩٨٣/١/٧).

وكان أبرز الموضوعات التي استأثرت بالاهتمام في اللقاءات الفلسطينية ـ الأردنية، موضوع زيارة الملك حسين لواشنطن، والمحادثات التي أجراها مع الرئيس ريغان. والجديد في هذه المحادثات هو اصرار العاهل الأردني على اشراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في لجنة التفاوض المقترحة، أو على وجود أحد رؤساء بلديات الضفة الغربية ممن ترضى عنهم المنظمة في عداد الوفد. واشترط الملك حسين، قبل التحرك في اتجاه التسوية، أن يثبت الرئيس ريغان قدرته على الساحة اللبنانية. ذلك أن فشله في سحب اسرائيل من بلد يدعي ريغان أنه لا يدخل ضمن مطالبه التاريخية، ولم يسبق لجيشه أن شن حرباً ضده، هو الامتحان الأولي لإمكان الضغط الأميركي على اسرائيل. وعند حدود هذه النقطة ترك العاهل الأردني واشنطن ليلتقي ياسر عرفات ويخبره عن محادثاته مع الرئيس الأميركي. وهذا ما يفسر، الى حد ما، رحلة عرفات إلى موسكو، وجولة الملك حسين المرتقبة في بعض الدول العربية، «كما يفسر وصول فيليب حبيب الى المنطقة بعدما ألقى مناحيم بيغن برسائل الرئيس الأميركي في سلة المهملات وأعلن في الصحف أن سياسة اسرائيل في لبنان وفي غير لبنان تقررها الحكومة [الاسرائيلية] في القدس وليس الادارة [الأميركية] في البيت الأبيض» (المستقبل، ١٩٨٣/١/١٥).

وفي المحادثات الفلسطينية ـ الأردنية التي جرت عقب عودة الملك حسين من واشنطن، تم تناول مسألة تأليف وفد مشترك أردني ـ فلسطيني الى المباحثات المرتقبة حول الوضع في الشرق الأوسط. وطرح في أثناء هذه المحادثات أن الأعضاء الفلسطينيين في الوفد هم من الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سوف يتم اختيارهم بموافقة المنظمة، وسوف يوافق الوفد المشترك على